

صلى الله عليه واله في نخص خلف بنتا واختا ان المال كله للبت ودلالة الثاني
على انتقاء التصيب لهما ووجه الاستدلال بالاول ان الامانة من الاصل
وتطفا فاقضى المحترق من حم وهو خلاف مذهب القابل بالتصيب
ان القول بالتصيب يقتضي كون توريشا وارثا مشروطا بوجود وارث
آخر والمقتضى باطل والملازمة تظهر فيما لو خلف الميت بنتين وابنتين وعم
فلم يعدم ما فضل عن البنتين ولا نفي لبيت الابن وتصدق بان يكون معها
اخر يكون الثالث بينهما اثلاثا واما بيان بطلان الثاني وهو المقتضى فلانه
مخالف للمكاتب والسنن الكاتب نظاهر واما السنن احكام فيقول ان توريش
الوارث مشروط بوجود اخي بل المقوم من ميراث النبي صلى الله عليه واله وسلم
الاخوان ان يشاءوا او يمنع احدها الاخران فيل انما كان كذلك لانهم
اولى بحصبة ومع وجود ابن البنت فهو اولى منه فلذلك ورثناه وشاؤنا
اخته للاجماع على المشاركة قلنا اما حديث اولى عصبة فسين في ضعفه
وعلى تقدير تسليمه كان ينبغي ان يحوز الارث ويخلف لانه اولى بحصبة دون
اخته وهو اولى من القم الذي هو اولى من البنت والاولى من الاولى اولى
واذا كان القم يحوز الجميع وينعم البنت فالعمرى ان يكون الابن كذلك لا
يخلص من هذا الا بالترام توريش لان بعينها القصبية تشاؤنا كما اخذنا
نيل توريشا البنت مع اخيه باكملين قوله في حكم الاولاد المذكور من حفظ
الابنتين والابن جاسر غير العصبية فلذا جعنا بينهما قلنا المحترق من الاب
عامة والعمل به يقتضي تقديم توريشا لابن لانه اولى بحصبة ولا تشاؤنا البنت
لاختصاصه بالذكر وهناك المعارضة واردة في كل موضع حكى بشاؤنا الا في المذكور
ففيه وهو العدم كما انشا البه والاروا بالمتفحصه بطلان القصبية على اهل

النظر

عليه السلام

عليه السلام وهي كثيرة جدا فلندكر ههنا بعضها فانها ماراة عبد الله بن كبر عن
حسين بن ابي ابي روت من يسال باعبد الله عم المال من هو الاقرب للعصبة
فقال المال للاقرب والعصبة لغيره ومنها عن حماد بن عثمان قال سالت
ابا الحسن عم عن رجل ترك امه واخاه فقال يا شيخ زيد على الكتاب قلت نعم قال
كان على عم يعطى المال الاقرب فالاقرب قال قلت فالاخ لا يرث شيئا قال
قد اخبرتك ان عليا عم كان يعطى المال للاقرب فالاقرب ومنها عن حماد بن
مسلم قال اولد ارجع في الباقر عم كتابا لغير ابني لتي هي املا رسول الله صلى
وحفظ على عم بيده فوجدت فيها رجل مات وترك ابنته وامه للبت المصنف
ثلاثة اسهم وللأم السدس سهم بقسم المال على اربعة اسهم فما اصاب ثلثه سهم فللبنت
وما اصاب ثلثه اسهم فللبنت وما اصاب سهما فللاب ومنها عن حماد بن
محمد بن ابي عبد الله عم في رجل ترك ابنته واخنة لابيه للمال واقر فقال سها
للأم قال وقررت فيها رجل ترك ابنته واباة للبت المصنف وللأب السدس سهم
يعطى المال على اربعة اسهم فما اصاب كل ابنة وليس للاخت من الاب والام في غير
ذلك من الاجساد ولا نايك في الاكثر منها فانه المعروف من فقهاء اهل البيعة عليهم
لاهر فون خلافة واما الجمهور فاجتوا على ابيات القصبية بوجه آخر فلو اراد
توريش البنات ومحوهن كنوما وتوطين لفضل ذلك والشاى باطل فانه عم
نصف على توريش من مفصلا ولم يذكر زيادة على النصيب بيان الملازمة ان قال
لما ورث الابن الجميع لم يفرض له فضا وكذا الاخ للاب والعم واسباهم فلو لا
تصرفه في الغرض بغيره وضمهم لم يكن في النصيب على المقدار فابعدت قوله
ان امه هلك لبيع والدولة اخذت فلها نصف ما ترك وهو توريشا ان لم يكن لها
ولد ووجه الاستدلال انه نعمتكم بتوريش الاخت نصف ميراثها عم

عليه السلام
النظر
عليه السلام
المال